الأمن، بينما كان الهدف الحقيقي يشير الى الرغبة في تفريغها من سكانها، وتحويلها الى مستعمرات يهودية. وتبعاً لدراسة اعدها «مشروع معلومات الضفة الغربية»، الذي يشرف عليه ميرون بنبينستي، نائب رئيس بلدية القدس الغربية سابقاً، تم، حتى العام ١٩٨٥، الاستيلاء على ٥٢ بالمئة من أراضي الضفة الغربية(١٣). وفي قطاع غزة، وعلى الرغم من كونه من اكثر بقاع العالم كثافة سكانية، قامت السلطات الاسرائيلية بالاستيلاء على حوالى ثلث الاراضي. الى جانب ذلك، ادى احتلال سيناء الى استيلاء اسرائيل على آبار النفط المصرية، والقيام باستغلالها خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥، وبالتالي الحصول على حوالى ثلث حاجتها من النفط مجاناً. وبسبب محدودية مصادر المياه في اسرائيل، تم استيلاء السلطات الاسرائيلية، أيضاً، على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت اسرائيل، اليوم، تتحكم، تحكماً مطلقاً، في تلك المصادر، وتحصل على حوالى ثلث حاجتها من المياه من الضفة الغربية(١٤).

ذكر الاقتصادي الاسرائيلي سمحا بحيري ان سيطرة اسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة «هو جزء من العلاقة الاستعمارية الكلاسيكية، خاصة عندما تؤخذ عملية بناء المستعمرات بعين الاعتبار؛ اذ بدأت مع الاحتلال عملية تكامل اقتصادي تحت سيطرة اسرائيل. ولقد قامت عملية التكامل تلك على أساس النموذج الاستعماري الذي تعامل مع المناطق المحتلة كسوق اضافي لمنتجات اسرائيل من البضائع والخدمات، من جهة، ومصدر رخيص لعناصر الانتاج لدعم الاقتصاد الاسرائيلي، من جهة أخرى. ولذا، اشتملت عملية الاستعمار، أيضاً، على مصادرة الاراضي والمياه وبناء المستعمرات اليهودية بشكل مكثّف»(١٥).

ان التجارة بين المناطق المحتلة واسرائيل تظهر مدى تبعية تلك المناطق للاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي طبيعة النموذج الاستعماري الذي قامت اسرائيل بتطبيقه على عرب فلسطين. في العام ١٩٨٦، بلغت صادرات اسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية (فيما عدا القدس) ٧٨٠ مليون دولار، أو ما يعادل ٩٠ بالمئة من واردات تلك المناطق. وفي المقابل، بلغت صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل ٢٨٩ مليون دولار، او ما يعادل ٧٣ بالمئة من صادرات تلك المناطق(١٦). وبسبب ارتفاع نسبة الواردات من اسرائيل والصادرات اليها، اصبحت وكأنها المصدر الوحيد لواردات الضفة والقطاع، والسوق الرئيس لمنتجاتها القابلة للتصدير.

من ناحية أخرى، قامت الضفة الغربية باستيعاب ١١ بالمئة من جميع صادرات اسرائيل، و١٤ بالمئة من صادرات القطاع الصناعي الاسرائيلي، و٢٢ بالمئة من صادرات القطاع الصناعي اذا استثنيت الاحجار الكريمة والاسلحة(١٧). وبذلك اصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أهم اسواق التصدير الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الاميركية(١٨). أما واردات اسرائيل من الضفة والقطاع، فان نسبتها لم تتجاوز ثلاثة بالمئة من مجموع الواردات الاسرائيلية. وحتى تلك النسبة، على الرغم من تواضعها، لا تمثل حقيقة حجم صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل، وذلك لأن معظم واردات اسرائيل كان من المنسوجات والملابس والمنتوجات الجلدية التي قامت الشركات الاسرائيلية بالتعاقد مع منتجين عرب على تصنيعها وتوريدها لهم بسبب رخص تكلفة العمل في المناطق العربية. ولذلك، فان ارباح الانتاج كافة، المتعلقة بتوريد المواد الخام ونقل المنتوجات المصنّعة وتسويقها وتصديرها، تعود الى رجال الاعمال اليهود(١٩). بينما تقتصر الفوائد التي تعود الى العرب من تلك العمليات على خلق بعض فرص العمل للعمال. وفي الواقع، تمنع السلطات الاسرائيلية قيام المنتجين العرب بتصدير منتجاتهم الى اسرائيل، الّا باذن خاص، نادراً ما حصل عليه أي منتج عربي.